والقوانين التي وضعها المتقدمون (وتقبلوها) وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحِيه الاعتماد ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارِعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والتثاني والجموع والتكابير والتصاغير ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا واسمٍ فاعله كذا واسم مفعوله كذا واسم مكانه كذا واسم زمانه كذا ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا دون أن يستوفوا كل شئ (من ذلك) فيوردوه لفظا منصوصا معيّنا لا مقيسا ولا مستَنبطا كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياسا ولا تنبيها نحو دار وباب وبستان وحجر وضَبُع وثعلب وخُزَز لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما ما لا بدّ من تقبله كهيئته لا بوصيّة فيه ولا تنبيه عليه نحو حجر ودار وما تقدّم ومنه ما وجدوه يُتدارَك بالقياس وتخفّ الكُلْفة في علمه على الناس فقنّنوه وفَصّلوه إذْ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغنى عن المذهب الحَزْنِ البعيد . وعلى ذلك قدّم الناس في أوّل المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأماراتِ ثم أتْلَوْه ما لا بدّله من السماع والروايات